

وجهات نظر فكرية



التغيير السياسي القادم

خالد غنام

التغير السياسي القادم

خالد غنام¹

2024م

جاءت الثورة لتغيير الواقع الفاسد والعمل باستمرار للحفاظ على تحسين الواقع المعيشي ومقاومة قوى الفساد التي تسعى باستمرار لمقاومة مشروع الثورة واستعباد الشعب.

هذه المقولة الثورية التي اطلقها قادة الثورة الفرنسية تم تداولها من قبل كل حركات التحرر الوطني في مشارق الأرض ومغاربها، والبعض أضاف إليها صبغة دينية أو اشتراكية أو اجتماعية لكنها كلها تحمل نفس الاهداف.

فمهما كانت مسألة التحرر الوطني صعبة الانجاز وتكف الشعب الكثير من الارواح والثروات إلا أن مسألة الحفاظ على انجازات الثورة قضية في غاية الخطورة؛ **ففي كثير من الأحيان تتفكك اللحمة الثورية داخل حركات التحرر لان مشروع تحرير الارض تحقق وان هناك مشاريع أخرى تتمثل بكيفية ادارة الدولة له تحالفات اخرى مما**

¹ الأستاذ خالد غنام كاتب وناشط سياسي مقيم في استراليا، وعضو مركز الانطلاقة للدراسات، وله عديد الدراسات والكتب والمقالات الفكرية والسياسية.

يعني اعادة هيكلة جبهة التحرر الوطني نحو بناء حزب وطني او حزب حاكم او قيادة عسكرية لادارة المناطق المحررة.

في حالات الثورات المشرقية خصوصا في الصين والفيتنام؛ التي تبنت حرب الشعب طويلة الأمد، كانت تلك الثورات تدير أحوال الشعب قبل تحرير الأرض، فأستت النقابات العمالية والمهنية والجمعيات التعاونية والمؤسسات الخدمائية ومراكز البحوث والإعلام والمؤسسات الإنتاجية والصناديق الاستثمارية وكذلك الاجهزة الامنية والصناعات الاستهلاكية والمزارع وغيرها من هياكل الدولة الحديثة، مما جعلها تتعدى مفهوم حكومة في المنفى إلى مفهوم إدارة الدولة الخاضعة للاحتلال كما وصفها رئيس الثورة الفيتنامية "هوشي منه".

وفي قراءة متمعنة لطرق الحكم التقليدية في آسيا وافريقيا نرى أن مفهوم تداول السلطة أمر صعب للغاية ونادرا ما يحدث، وأن الاتجاهات السياسية في تلك المناطق في العالم تتجه نحو حزب حاكم واحد يكون قوي وله امتدادات كبيرة في أطر الدولة وخصوصاً قيادات الجيش والاجهزة الأمنية والقيادات الفاعلة في الإعلام والاقتصاد ورجال الأعمال والمال، بينما تكون باقي الأحزاب هامشية غير قادرة على التأثير بشكل كبير بل انها قد تحقق نتيجة ايجابية في احدى الوزارات الثانوية.

أما في النظم السياسية الاكثر تطورا فقد وصلت لمرحلة تداول السلطة في حياة سياسية واقتصادية واجتماعية توافقية بين حزبين متناقضين من حيث الشكل لكنهما يتفقان في النهج السياسي العام الذي تحدده مساقات الأمن القومي لكل بلد في العالم.

هذه القطبية السياسية كانت في السابق بين قوى اليسار وقوى اليمين؛ إلا أننا في الآن نلاحظ إزاحة كبيرة للقوى اليسارية التي أخذت تتبنى سياسات يمينية، مما دفع الأحزاب اليمينية إلى تبني سياسات أكثر يمينية مما شكل اجراف عام نحو التحرر من

الافكار اليسارية وإعادة صياغة أفكار الحرياتية (الليبرالية) الجديدة التي تدعو الى إلغاء وصاية الدولة على المجتمع فلا تعود الدولة مسؤولة عن الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، وتقليص دور المؤسسات الحكومية لصالح القطاع الخاص.

قد يكون هذا التغيير مقبولاً في الدول المستقلة حيث يكون المجتمع صاحب قرار خصخصة القطاع العام والتحول نحو التحرر الاقتصادي والاجتماعي والديني، رغم أننا نجد أن المجتمعات الحديثة تطالب بفرض ضوابط صارمة على التوسع السريع في تطبيق التحرر الشامل؛ حفاظاً على الاقتصاد الوطني من المواد المستوردة وكذلك الحفاظ على القيم الاجتماعية والدينية المحلية مما قد يتم فرضه من قبل جهات خارجية، ضمن سياسات جديدة أساسها يقوم على رفض فكرة المواطنة العالمية والتمسك بالمواطنة المحلية.

هذه التغيرات الجوهرية في أساليب التنمية السياسية في دول العالم التي وصلت مرحلة القطبية السياسية في تداول السلطة، أحدثت تغييرات أساسية في الهيكلية الحزبية ومفاهيم العضوية بالأحزاب الكبرى، ودفع إلى إعادة صياغة الأفكار السياسية الأساسية التي يقوم عليها النظام السياسي للحزب، بل أن بعض الأحزاب السياسية ألغت النظام السياسي وجعلت المؤتمرات الحزبية تحدد النظام السياسي لمدة أربع سنوات قابلة للتعديل في ظل الظروف الاستثنائية، مما حرر القيادات الحزبية من مسؤوليات الحفاظ على ثوابت الحزب.

هذا ظرف جعل الانتماء للحزب السياسي لا يقوم على أساس الفكر السياسي بل على خطة العمل لتنفيذ مشروع سياسي يحقق أهداف التنمية المجتمعية وامكانية تحقيق مصالح شخصية لبعض قيادات حزب سياسي؛ حيث أن رجال الأعمال يستثمرون في الحزب السياسي من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية لشركاتهم، وهذا لا يتعارض مع قانون الشفافية المالية؛ لأنه يكون جزء من حملة انتخابية معلنة تحقق خدمة مجتمعية حقيقية كما أنها تحقق مكاسب مادية لرجال الأعمال.

لفهم نظرية حكومة الشركات يمكننا تصور أن شركة معينة تعين مستشارين من حزب سياسي معين، بالمقابل يقوم الحزب باعلان أن هذه الشركة المعينة لها أفضلية في العطاءات

العمومية لأن مستشاريها من نفس الحزب ولهم نفس النهج السياسي، هذا النهج السياسي الذي تم التوصل إليه بمفاوضات مباشرة مع تلك الشركة المعنية.

كما أن هناك امتدادات حزبية خارج السوق المحلي خصوصاً في الدول النامية؛ حيث أن الشركات العالمية الكبرى تبحث عن توفير دعم سياسي لها داخل الدول النامية من خلال الاستثمار السياسي في الأحزاب المحلية وربطها في الاستراتيجيات الاقتصادية العامة لتلك الشركات الكبرى، وهذا يجعل عملية رسم السياسات المحلية بحاجة لمزيد من الانفتاح على المستوى العالمي مما يفقد الحزب السياسي القدرة على رسم السياسات الاقتصادية المحلية بل أنها تصبح مرتبطة بشكل كبير مع مفاهيم العولمة الاقتصادية مما يفقد الحزب السياسي شعبيته ويقلل من حجم عدد مؤيديه بدون دعم الشركات العالمية الكبرى.

أما أصعب السياسات فهي تلك التي تصدر عن أحزاب سياسية في دول فاشلة اقتصادياً؛ مما يعني أن هناك وصاية سياسية واقتصادية عليها من دول راعية أو مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ويهمنا أن نفهم أن الدول الفاشلة اقتصادياً وسياسياً لها تصنيفات مختلفة مثل

تلك التي بها فساد مالي واقتصادي وسياسي كبير،

وهناك الدول التي تعاني من كوارث طبيعية وحروب

أو حتى أنها دول محتلة،

وهناك دول مختلفة مازالت متعثرة في عمليات التنمية السياسية.

إلا أن مفهوم دول فاشلة يشمل كافة تلك التصنيفات، وهي بالتالي تعتبر دول تابعة وليست مستقلة استقلالاً تاماً، فيتم فرض عليها قوانين معينة وضوابط الضريبة مما يفقد الأحزاب السياسية قدرتها على صياغة السياسات العامة، وتكون مهمتها مقتصرة بالمفاوضات مع الدول المانحة أو الراعية وكذلك تطبيق أوامر تلك الدول على شعبها بطريقة يجعلها أحزاب منبوذة وتصنف أنها عميلة البنك الدولي أو الدول المانحة.

في الدول الفاشلة لا يمكن رسم سياسات اقتصادية أو سياسية مما يعني أن القيادات السياسية ليس لديهم شعبية كبيرة وجمهورهم محدود للغاية حيث أنهم غير قادرين على تحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية لجمهورهم. كما أن عضوية الحزب السياسي لا تعد ذات منفعة اقتصادية لرجال الأعمال وذوي النفوذ الاقتصادي؛ مما يجعل قوة الحزب السياسي تعتمد على فرض القوة على المجتمع من خلال تغلغل الحزب في الجيش والقوى الأمنية وكذلك سيطرته على الوظائف وتمويل المشاريع.

هذا النهج المتبع في العديد من الدول الفاشلة، سبب ارتفاع نسبة المستقلين سياسياً وعزوف المجتمع عن عضوية الأحزاب السياسية، كما أن الدول الراعية والبنك الدولي أخذوا ينفذون المشاريع الاقتصادية والتنموية بشكل مباشر، مما أفقد الأحزاب السياسية المحلية آخر أوراق السلطة السياسية في الدول الفاشلة.

إلا أن استمرار الأزمة السياسية في الدول الفاشلة يؤدي إلى

إعادة هيكلة الحزب السياسي،
ف سيتم تشكيل تكتلات جديدة داخل الحزب السياسي
تدفع نحو تغيير جذري لطريقة التعامل مع الدول الراقية

إما نحو تبني صريح لنهجها التنموي بمقابل منح الحزب القدرة على بسط نفوذه داخل مجتمعه،
او من خلال الاستدارة الكاملة نحو دولة راعية جديدة تقدم للحزب ضمانات سياسية تجعله يستعيد
توازنه في مجتمعه،

وقد يكون أحد الحلول البديلة

أن الحزب السياسي يتشقق

ليعيد تشكيل نفسه بطريقة مختلفة تماما

بعد تغيير نهج الرعيل القديم،

وتبني سياسات جديدة تستهدف زيادة شعبية الحزب عن طريق تحقيق مكاسب اقتصادية للمجتمع
يستطيع المواطن أن يلمسها بشكل مباشر،
وهذه المكاسب الاقتصادية قد يكون لها ثم سياسي باهظ التكلفة لكن البعض يرى أنه ضروري.

تابعوا منصة أكارمية فتح الفكرية على تلغرام

<https://t.me/fatahacad>